اقتصاد

حصيلة الجمارك في ٣ أشهر: ١٩ تاجراً استوردوا تهريباً و٧٠٤ هربوا أدوية وألبسة ومازوتاً وأسلحة ومواد أخرى

محمد راكان مصطفى

كشف مدير الجمارك العامة فواز أسعد لـ«الوطن» أن إيـرادات المديرية بلغت نحو ٣١ مليار ليرة سورية حتى نهاية شهر آذار من العـام الحـالي (٢٠١٦)، كما بلغ إجمالي عدد قضايا التهريب ٧٢٣ قضية خلال ثلاثة أشهر.

وبين الأسعد أن مديرية مكافحة التهريب في المديرية قامت في الربع الأول بتنظيم ١٩ قضية حيث بلغت قيمة البضائع المصـادرة نحو ٨٢ مليون ليرة سورية ومجموع الغرامات ما يقارب ٥١ مليون ليرة سورية، على حين بلغت الغرامات غير المحصلة نحو ٤١٦ مليون ليرة سورية، موضحاً أن جميع القضايا المنظمة كانت الاستيراد تهريباً.

أما بالنسبة للضابطات الجمركية وبحسب مدير الجمارك وعن المدة نفسها فقد بلغ عدد القضايا المنظمة ٧٠٤ قضايا بلغت قيمتها ما يزيد على ٥٢٣ مليون ليرة سورية، وبلغت رسومها المحصلة ما يزيد على ٨٨٠ مليون ليرة سورية، وبلغت قيمة الغرامات المستوفاة أكثر من مليار ليرة سورية، وفي تفاصيل القضايا أوضح أن القضايا تعددت بين ٢٩ قضية دواء وقضية أسلحة واحدة و١٣٨ قضية ألبسة و٢٩ قضية مـازوت و٤٥٦ قضية لأنـواع مختلفة.

وعن قيام بعض التجار باستغلال التسوية التي تجري مع الجمارك لتسهيل الاتجار بمواد جديدة ومهربة غير المواد التي أجريت التسوية عليها، أكد الأسعد أن الإدارة وعند عقد التسوية مع المخالف عن البضائع المسموحة بالاستيراد والتي يتم تسليمها إلى المخالف بعد إجراء التسوية القانونية عليها يتم توصيف البضاعة بشكل دقيق حيث لا يمكن استغلال التصفية مرة ثانية لأي بضاعة أخرى وذلك من خلال ذكر الرقم التسلسلي أو النوع والتوصيف الدقيق.

أما عن الإجراءات التي قامت بها الإدارة فيما يخص الحاويات المتواجدة في المرافئ، فقد بين الأسعد أنه تم إيجاد آلية مناسبة بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، حيث يقوم أصحاب البضاعة بتقديم وثائق صحيحة من أجل التعريف بماهية البضائع الموجودة في الحاويات ويتم التأكد من التصريح حيث يتم منح الإجـازات المطلوبة وفق هذه الآلية وتكون الأولوية دوماً للمواد الأولية اللازمة للصناعة.

وبالنسبة لتوقيف دوريـات الضابطة الجمركية للسيارات أكد مدير عام الجمارك صدور تعليمات مشددة إلى الضابطة الجمركية بعدم التعرض لأي سيارة أو شاحنة خارجة من أمانة جمركية ومحملة ببضائع لكونها تخرج من جهة جمركية وتكون مستوفية للشروط حكماً، مشيراً إلى وجود بعض الحالات التي يكون فيها إخبار ما يستوجب التحقيق في مثل هذه الأمور.

وعن الإجراءات التي تتخذها الإدارة بحق المخالفين من العناصر بين الأسعد أن الإدارة وعند ضبط أي مخالفة جمركية والمطابقة مع البيانات الجمركية المـبرزة من صاحب البضاعة لإثبـات نظامية الاستيراد، يتم إحالة العاملين إلى مديرية الرقابة الداخلية لمساءلتهم مسلكياً عن الأخطاء المرتكبة من قبلهم والتي يمكن أن تكون جزءاً من الأسباب التي أدت إلى وقوع المخالفة.

وأشار الأسعد في وقت سابق لـ«الوطن» إلى وجود قواعد محددة تؤطر عمل الضابطة الجمركية ضمن قانون الجـمارك، إضافة إلى تعليمات تنظم عمل المفارز الجمركية بغية ضبط مخالفات التهريب، وتم إصـدار تعليمات صـارمة وواضـحة بهذا الخصوص ويتم التعامل بشدة مع كل عنصر يخالف القانون وقد تم فرض عقوبات شديدة بحق الموظفين المخالفين للتعليمات، وصلت إلى الصرف من الخدمة.

وحسب الأسعد أنه نتيجة لخروج أمانات جمركية عن الخدمة بسبب سيطرة العصابات الإرهابية على بعض المعابر الجمركية ما أدى إلى دخول البضائع إلى الأماكن المسيطر عليها من المسلحين، فوجدت المديرية العامة للجمارك نفسها مضطرة لأن تأخذ على عاتقها ملاحقة ضعاف النفوس وتجار الأزمات من خلال إصدار تعليمات متكررة لجميع العناصر الجمركية وضبط المخالفات وتغريم أصحاب العلاقة، والأمثلة واضحة من خلال القضايا المحققة فعلاً على أرض الواقع والتي تم ذكرها سابقاً، مع تأكيده على متابعة الموضوع بشكل يومي.

الشهابي يطالب بحلب مدينة منكوبة

الصناعيون الحلبيون يُسرقون مرتين والمحافظ يعد بنقل همومهم إلى دمشق!!

الوطن

عقدت غرفة صناعة حلب اجتماع الهيئة العامة السنوي لعام ٢٠١٥ يوم أمس الأول، إذ تمت مناقشة الواقع الصناعي المتضرر والبحث في معوقات ومشاكل الصناعيين الـذيـن أكـدوا تحديهم للإرهاب من خلال وجودهم وصمودهم مطالبين بتأمين مقومات الإنتاج والعمل على تذليل الصعوبات للإسراع بدوران عجلة الإنـتـاج في عاصمة الصناعة والاقتصاد الوطني.

وفي بيان للغرفة تلقت «الوطن» نسخة منه، أكد رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية ورئيس غرفة صناعة حلب فارس الشهابي أن الحرب على البلاد لها شق اقتصادي واضح ولايمكن تجاوز معاناته من الإهمال والتهميش وعدم الدراية لحقيقة الواقع، مشيراً إلى أن الظرف الراهن يتطلب خوض معركة اقتصادية والتسلح بالعمل والإنتاج من خلال إعادة النظر في مطالبنا السابقة وأهمها التشريع بأن حلب مدينة منكوبة وإصـدار قوانـين إسعافيه لتحسين الواقع الصناعي وتأمين مستلزمات الإنـتـاج لنتمكن من تخفيض أسعار الصرف وتـأمـين فرص عمل وإعـادة إنعاش المستوى المعيشي للمواطن.

وأشار الشهابي إلى أن السرقات التي تتعرض لها المدينة الصناعية تعيق عملية الإنتاج وتكبد الصناعيين خسائر كبيرة مطالباً بـالإسـراع في توقيفها، لافتاً إلى قوة صناعيي حلب وقدرتهم على الإنتاج في أحلك الظروف وتحت القصف والدليل على ذلك النجاح الذي حققه معرض خان الحرير الـذي أقيم في دمشق وأذهل من زاره من الحكومة والدبلوماسيين، مشدداً على أن حلب العاصمة الاقتصادية لن تموت ويجب ألا تقف عن العمل والإنـتـاج، داعيا الصناعيين لـدعـم أهـالي مدينة حلب المنكوبين من خلال المساهمة في مبادرة الغرفة لدعم الواقع الطبي والإنساني والإغاثي.

بدوره بيّن محافظ حلب محمد مروان علبي أنـه على الرغم من الصعوبات التي يتعرض لها الصناعيون مازالوا مصرين على التعاضد من أجل البقاء والعمل مبيناً أن المحافظة تعمل جاهدة لدفع عجلة الإنـتـاج ومتابعة مشكلة سرقة المدينة الصناعية الشيخ نجار، بالتعاون مع قوى الأمن الداخلي لعمل ما هو متاح، معلناً قيامه بنقل معاناة وهموم الصناعيين إلى السلطة المركزية بدمشق لإزالـة العقبات والصعوبات أمامهم ما أمكن.

هذا وتركزت مداخلات الصناعيين بداية على ضرورة إنقاذ المدينة الصناعية من السرقات، وتساءلوا عن عدم وجود ممثلي الفريق الاقتصادي الحكومي، وعن سن الـقـرارات التي تنقذ الواقع الصناعي بحلب، وعدم توفر الكهرباء والمازوت، ودعم عملية الإنتاج لخفض سعر الصـرف، وزيـادة مخصصات البنزين لمحافظة حلب وتخصيص محطة لصناعيي الشيخ نجار، وصعوبة الطريق المـؤدي للمدينة الصناعية والإسـراع في تعبيده وتجهيز البنى التحتية، وتسهيل دخول المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج إلى مدينة حلب، وعدم وجود سياسة اقتصادية تواكب الانـتـصـارات العسكرية، وتقسيط الـقـروض والإعـفـاء مـن الضـرائب، والمزيد من الدعم والاحتضان لتشغيل معامل حلب للنهوض في الاقتصاد السوري.

«أبولو» الهندية تستأنف عملها في تأهيل «حديد» حماة

الوطن

أكـد رئيس مجلس الـوزراء وائـل الحلقي أهـمـيـة الارتـقـاء بـالـعلاقـات الاقـتـصـاديـة والتجارية والصناعية والتنموية مع الهند إلى مستوى العلاقات التاريخية والسياسية والإسـتـراتـيـجـية المتنامية، وثمن المواقف المشرفة للحكومة الهندية إلى جانب سورية في تصديها للحرب الإرهابية الكونية، مؤكداً حرص الحكومة السورية على إعادة تأهيل ما خربته المجموعات الإرهابية المسلحة في القطاعات كافة وخاصة الصناعية من أجل انطلاق دورة الإنـتـاج بهذا القطاع الحيوي المهم وتوفير القاعدة الأساسية لمسيرة البناء والإعمار التي انطلقت في سورية.

جاء ذلك خلال لقائه وفداً يمثل شركة أبولو إنترناشيونال ليمتد الهندية برئاسة تاتونغ الـتـي تـقـوم بـالـتـعاون مـع الـشـركـة الـعـامـة للمنتجات الحديدية والفولاذية بحماة بتطوير معمل صهر الخردة الحديدية بحماة بموجب اتفاقية القرض الهندي البالغة ٣١ مليون دولار أميركي الموقعة بين حكومتي البلدين حيث تم توريد كامل الآليات والتجهيزات من أجل تطوير وإعادة تأهيل معمل صهر الخردة الحديدية بحماة.

وأكد الحلقي أهمية التعاون بين الشركات الوطنية السورية وشركات الدول الصديقة بما فيها الهند في المجالات كافة حيث أثبتت الشركات الهندية حضوراً فاعلاً.

وخـلال الاجـتـمـاع رحـب الحـلـقـي بـعودة الشركات الهندية إلى السوق السورية وأهمية مشاركتها في مرحلة البناء والإعمار، مؤكداً أن الحكومة تعول الكثير على تطوير معمل صهر الخردة الحديدية في حماة لما له من دور كبير في دعم قطاع الصناعة الوطنية وتوفير بعض مستلزماتها إضافة إلى توفيره فرص عمالة كبيرة وإلى أن صناعة الحديد والفولاذ من الصناعات الإستراتيجية في سورية.

وعبر رئيس الوفد الهندي تاتونغ عن ارتياحه لعودة الأمـن والاسـتـقـرار لمعظم المناطق السورية ما يشجع الشركات الهندية على إقامة مشاريع حيوية وتنموية لها في سورية والمشاركة في مرحلة البناء والإعمار. مثمناً جهود الحكومة السورية في تعزيز مقومات صـمـود الشـعـب الـسـوري وتـوفـيـرهـا المـنـاخ المناسب للشركات الهندية للعمل في سورية مع الشركات الوطنية السورية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح وزير الصناعة كمال الدين طعمة أن زيارة الوفد الهندي جاءت لمتابعة إعادة تأهيل وتطوير معمل صهر الحديد في حماة. مشيراً إلى أن اللقاء تناول مراحل العمل والتعاون بين شركة أبولو إنترناشيونال ليمتد والشركة العامة للمنتجات الحديدية والفولاذية بحماة وأهمية تذليل معوقات العمل بهدف الإسـراع بالإنجاز ووضعه في الخدمة والإنـتـاج بالسرعة القصوى. مبيناً أن عدد الخبراء الذين سيصلون إلى معمل حديد حماة يبلغ نحو ٤٠ خبيرا من مختلف الاختصاصات يضاف إليهم الفريق الفني للمتعهد الثانوي الذي ابرم الاتفاق مع شركة أبولو إضافة لفريق العمل بحديد حماة من فنيين وعمال من مختلف الاختصاصات.

وكانت وزارة الصناعة تقدمت مؤخراً إلى الحكومة بكتاب يتضمن تعديل المضمون المالي في الخطة الاستثمارية للمؤسسة العامة للصناعات الهندسية لـعام ٢٠١٦ لمشروع تطوير معمل صهر الخردة الحديدية في شركة حديد حماة المدرج ضمن بند المشاريع المنقولة فقرة آلات ومعدات وذلك بإضافة مبلغ ١,٢٢١ مليار ل. س إلى الاعتماد المخصص البالغة قيمته ٣٠٠ مليون ليرة سورية ليصبح المبلغ الإجمالي ١,٥٢١ مليار ليرة سورية.

منها لاستيراد الكاجو والجبنة والكاكاو!!

«الاقتصاد» تمنح أكثر من ١٨٠٠ إجازة استيراد في دمشق واللاذقية وطرطوس خلال ٣ أشهر

الوطن

منحت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية أكثر من ١٨٠٠ إجازة وموافقة استيراد خلال ثلاثة أشهر في محافظات دمشق واللاذقية وطرطوس.

وفي تصريح لـ«الوطن» بـيّن مدير الاقتصاد والتجارة الخارجية بدمشق حسام شالاتي أن المديرية منحت ١١٤٩ إجازة وموافقة استيراد من الدول العربية والأجنبية خلال الربع الأول من العام الجاري للقطاع الخاص والقطاع العام منها ٨٩٢ إجـازة استيراد من الـدول الأجنبية لمستوردي القطاع الخاص و١١٥ إجازة للقطاع العام و١٤٢ موافقة من الدول العربية منها ٦٤ إجـازة تخضع للقرار ٧٠٣ الخاص بوضع المؤونة بقيمة تعادل قيمة المستوردات المطلوبة بواقع ٥٦ إجازة و٨ موافقات استيراد من الدول العربية، وقد تم ايداع مبلغ مليار و٥٢٤ مليون ليرة كمؤونة بنسبة ٥٠٪ عن اجازات وموافقات خاضعة للفقرة (أ) من القرار ٧٠٣ وايداع نحو ٢٢٦,٥ مليون ليرة كمؤونة بنسبة ١٠٠٪ عن اجازات وموافقات خاضعة للفقرة (ب) من القرار المذكور.

وتضمنت المستوردات مجموعة من المواد الغذائية أهمها الأرز والسكر والشاي والبن غير المحمص وفستق عبيد والقرفة والكاجو ومعلبات أسماك وتمر وطحين وسمسم وجوز هند وحليب وجبنة وكاكاو إضافة إلى الموز والبطاطا والسمون النباتية والزبدة الحيوانية والأدوية والمواد الأولية المعدة لصناعة الأدوية وورق طباعة وورق مطلي ووسائل التعليم والقرطاسية وأجـهـزة كهربائية مختلفة وخـيـوط وبـذور وسيارات وآلات صناعية وحزمة من المواد الأولية للصناعات المختلفة.

بدوره بيّن مدير الاقتصاد والتجارة الخارجية في اللاذقية تيسير سلطانة لـ«الوطن» أن المديرية منحت ٣٦٧ إجـازة اسـتـيراد بقيمة إجمالية تـقـارب ١٧,٣ مليار لـيرة خلال الشهرين الأول والثاني من العام الجاري شملت مواد مختلفة للقطاع الخاص والمنشآت الصناعية منها ٢٤٤ إجازة بقيمة ١٦,١ مليار ليرة سورية للقطاع الخاص تضمنت استيراد مـواد متنوعة أبـرزهـا محركات ومـولـدات كهربائية وقطع تبديل مستعملة وقطع تبديل جديدة وخراطيم وبراغ وعزق وعوازل بطاريات وحبيبات بلاستيكية ونسج مطلية وخيوط وملح طعام وحمض الليمون وعلبات طون وبـذور زراعية وشاي أسود وأرز مقشور وخشب بأنواعه وأدويـة بشرية وورق وورق مقوى ومحاقن طبية وأسمدة زراعية ومبيدات وذرة صفراء علفية وزيوت نباتية وذرة للاستهلاك البشري وسمسم. وأوضح سلطان أن مديرية اقتصاد اللاذقية منحت للمنشآت الصناعية ٢١ إجازة استيراد بقيمة ١,٢ مليار ليرة لاستيراد مواد مختلفة منها عجينة ورق وكتل غرانيت وبن غير محمص وعلب معدنية وقمح طري وحبيبات بلاستيكية ومنحت إجازتي استيراد بقيمة ١٢,٣ مليون ليرة شملت استيراد عدد من رؤوس قاطرة مستعملة وأنابيب مطاطية.

ومنحت مديرية الاقتصاد والتجارة الخارجية في طرطوس ٢٨٧ إجـازة وموافقة استيراد خلال الربع الأول من العام الجاري بقيمة ٣٣ مليوناً و٥١٣ ألف يورو ما يعادل ١٣,٦ مليار ليرة تضمنت عدداً من المواد الأساسية ومستلزمات صناعية وزراعية ومـواد علفية ومستلزمات صناعة الأدويـة ومواد أولية.

وأفاد مديرو الاقتصاد في المحافظات المذكورة أنهم يتواصلون مباشرة مع الوزارة بهدف حل المشكلات التي تواجه وتعترض عمل التجار والمستوردين وتقوم بدراسة الطلبات المقدمة إليها من التجار وأصحاب المنشآت الصناعية والمنشآت المقامة وفق قانون الاستثمار والمرسوم رقم ٨ لعام ٢٠٠٧ والتأكد من استيفائها الوثائق المطلوبة ومطابقتها الشروط وفق أحكام التجارة الخارجية وتأشير الشركات الصانعة والمصدرة بما يفيد بأنها غير محظور التعامل معها إضافة إلى تصديق الفواتير وشهادات المنشأ للبضائع السورية المصدرة وفق تعليمات وزارة الاقتصاد.

«التموين» تضبط خمس منشآت تصنع مواد منتهية الصلاحية

عبد الهادي شباط

كشف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بريف دمشق لؤي السالم لـ«الوطن» أنه تم ضبط خمس منشآت تصنع مواد غذائية منتهية الصلاحية في مناطق متفرقة من ريف دمشق أهمها الكونسروات والمربيات والعصائر، حيث تم احتجاز الكميات المضبوطة ومصادرتها، وإغلاق هذه المنشآت وختمها بالشمع الأحمر وإحالة المخالفين للقضاء موجوداً، لأن هذا النوع من التجاوزات تصنف من المخالفات الجسيمة التي يتشدد فيها القانون الناظم لعمل حماية المستهلك، كما أن هناك توجهاً على مستوى المديرية وكل عناصر حماية المستهلك في الأسواق بالتشدد في مراقبة ومتابعة المخالفات كافة وخاصة المواد الغذائية وسلامتها وعدم التلاعب بمواصفاتها حفاظاً على صحة وسلامة المواطن.

كما بين السالم أنه تم خلال الشهر الماضي تنفيذ ١٥ حالة إغلاق إداري لمحال وفعاليات تجارية مخالفة حيث بلغت معظم حالات الإغلاق ٣٠ يوماً وذلك بالتنسيق مع محافظة ريف دمشق إضافة لإحالة ٤ مخالفين موجوداً للقضاء لارتكابهم مخالفات جسيمة ومن اختصاص القضاء النظر فيها.

وحول عدد المخالفات التي تم ضبطها في نيسان الماضي بين أنه تم ضبط ٧٥٠ تاجراً مخالفاً في ريف دمشق حيث شكلت الضبوط العدلية ٥٧٥ ضبطاً، شملت المخالفات كافة التي ارتكبها التجار والباعة في الأسواق والمحال التجارية والفعاليات الاقتصادية، ومنها ضبط ١٠ مخالفات للتلاعب بالمواصفات وضبط مواد منتهية الصلاحية ويعتبر التلاعب بالمواصفات الخاصة بالمنتج من المخالفات الجسيمة أيضاً لأنها تقوم على الغش وتضليل المستهلك، وفي حال الاشتباه بأي حالة تلاعب بالمواصفات تعمل عناصر حماية المستهلك المختصة بحجز الكمية وضبطها وإرسالها للمخبر لإجراء التحاليل الخاصة بها ومعرفة مدى التلاعب والتغيير الحاصل من المنتج، وفي حال ثبوت حالة التلاعب تتم إحالة المخالف للقضاء موجوداً ومصادرة كل كميات المواد التي تم التلاعب بمواصفاتها، إضافة إلى ضبط ١٢ حالة للغش والتدليس وحيازة مواد مجهولة المصدر معظمها مواد غذائية حيث يعمد بعض التجار من استغلال انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين وطرح مواد غير معروفة المصدر وبأسعار متدنية، حيث تتشدد الدوريات عند ضبط أي مخالفة من هذا النوع وتعمل على مصادرة هذه المواد وإتلافها وتنظيم الضبط العدلي المناسب بحق المخالف.

كما بين السالم أنه تم خلال الشهر الماضي ضبط ٢٠ محطة وشاحنة لتوزيع المحروقات مخالفة وتم تنفيذ إغلاق محطتين بالتنسيق مع المحافظة وفرع المحروقات لتوزيع مخصصات هذه المحطات على محطات أخرى قريبة لتغطية احتياجات المواطنين وعدم حدوث خلل في توافر المادة، إضافة لحجز ٣ سيارات توزيع محروقات قام أصحابها بالتلاعب أثناء توزيع المادة.

كما سجلت المديرية ضبط حالتين للاتجار بالدقيق التمويني وهي مادة مدعومة من الدولة يعمل بعض الأشخاص على تهريبها وبيعها في السوق السوداء وخاصة لمحال ومطاعم المعجنات والحلويات مستغلين الفرق السعري الكبير بين سعر المادة المدعوم من الدولة وسعرها في السوق الحرة وذلك على حساب المواطن.

وحول سحب العينات أفاد بأنه تم سحب ١٧٥ عينة غذائية وغير غذائية لدراستها لدى المخابر المختصة ومعرفة مدى مطابقتها للمواصفات القياسية السورية وأن هناك توجيهاً لكل عناصر حماية المستهلك لسحب عينات من أي مادة يتم الاشتباه في سلامتها أو تبدل قوامها ومواصفاتها، منوهاً بأن نسبة العينات المسحوبة والمخالفة ارتفع مؤخراً بسبب زيادة الخبرة لدى عناصر حماية المستهلك.

«المركزي» يتدخل اليوم في دمشق وحلب

الوطن

تباينت أسعار صرف الدولار الأميركي بشكل حاد فوق مستوى ٦٠٠ ليرة سورية يوم أمس، بين محافظة وأخرى، في تعاملات السوق غير النظامية «السوداء»، التي يتم تداولها عبر عدة منصات إلكترونية بواسطة موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» وتطبيقات الهواتف الذكية المرتبطة بها وقنـوات التليغرام.. وغيرها.

يأتي ذلك في الوقت الـذي أعلن فيه مصرف سورية المركزي عن عقد جلسة للتدخل حفاظا على استقرار سعر صرف، وذلـك في سوقي دمشق وحلب عند الساعة الثانية عشرة ظهر اليوم في مبنى المركزي بدمشق برئاسة حاكم المصرف أديب ميالة.

وشـدد المـركـزي في تعميم وجـهـه لشركات الصرافة على أن حضور جلسة التدخل يجب أن يتم حصراً من مدير عـام المؤسسة أو رئيس أو أحد أعضاء مجلس الإدارة بالنسبة لشركات الصرافة أو أحـد مالكي المؤسسة الرئيسين، محـذراً مـن أن عـدم الالـتـزام بالحضور والمشاركة في عملية التدخل المشار إليها بشكل أصولي من دون عذر مقبول بناء على تقييم المركزي سيعتبر مخالفاً للتعليمات والقوانين الناظمة لعمل مؤسسات الصرافة والدور الواجب عليها القيام به ولاسيما في ظل الظروف الحالية وبالتالي التعرض للجزاءات والغرامات المحددة باللائحة المعتمدة بقرار مجلس الوزراء رقم ٥٧٢٧م. ولعام ٢٠١٢.

وحـدد المـركـزي سعر صرف الـدولار مقابل الليرة السورية بـ٥١٢,٤٩ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٥١٢,٦٦ لـيرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة. كما حدد في قائمة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عنه يوم أمس سعر صرف الدولار مقابل الليرة لتسليم الحوالات الشخصية بـ٥١٥ ليرة سورية.

وبلغ سعر صرف اليورو مقابل الليرة السورية وفقاً للقائمة ٥٨٤,٤٧ لـيرة كسعر وسطي للمصارف و٥٨٤,٦٦ لـيرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة و ٥٨٧,٦٤ ليرة لتسليم الحوالات الشخصية.